|  |  |
| --- | --- |
|  |  **C:\Users\adel\Desktop\النسر المعتمد.gif**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**Palestinian Central Bureau of Statistics** |

**سلطة النقد الفلسطينية والاحصاء الفلسطيني يستعرضان**

**الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021**

**رام الله - 20/12/2020** أصدرت سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اليوم بياناً مشتركاً حول أداء الاقتصاد الفلسطينيي لعام 2020، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021، وذلك ضمن إصدار مشترك، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة التي تقوم بها المؤسستان، علماً أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

**وجاءت النتائج على النحو الاتي:**

**أداء الاقتصاد**[[1]](#footnote-1) **الفلسطيني خلال عام 2020**

**إقتصاد الجائحة وأزمة المقاصة**

تأثراً بجائحة كورونا وتداعياتها، الاقتصاد الفلسطيني يسجل تراجعاً حاداً يصل إلى 12% خلال عام 2020، لتشهد معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في القيمة المضافه، مما أدى لانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل لتدخل فئات جديدة إلى دائرة الفقر، ليتراجع بذلك مستوى الطلب العام لمؤشري الإستهلاك والإستثمار الكلي.

شهد العام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% مقارنه مع عام 2019، فمع بداية التأثر بجائحة كورونا والتي القت بظلالها خلال الربع الاول من عام 2020، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً نسبته 4% مقارنة مع الربع المناظر 2019، ليزداد التراجع في ظل تعمق الجائحة، والتي على أثرها فرضت مجموعة من الإجراءات ضمن حالة الطوارئ، حيث شهدت فلسطين إغلاقا جزئياً وشاملا على فترات متقطعة وذلك للحد من تفشي هذا الوباء، تركز هذا الإغلاق خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حاداً بحوالي 20% مقارنة مع نفس الربع من العام السابق، وخلال النصف الثاني من عام 2020، بدأت معظم الأنشطة الاقتصادية بالتعافي التدريجي وذلك من منطلق الموازنة بين الاقتصاد والصحة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن مستواه ظل أقل مما كان عليه قبل الجائحة متأثراً أيضاً بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة والتي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية، حيث تشكل تلك الأموال ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات وتعتبر المصدر الاساسي لتغطية النفقات الجارية. وعلى مستوى الإنفاق تراجع الإستهلاك الكلي في فلسطين خلال نفس العام بنسبة 6% كما تراجع الإستثمار الكلي بنسبة 36%.

**تراجع في معظم الإنشطة الإقتصادية نتيجة الإغلاق الجزئي والشامل لمعظم مفاصل الإقتصاد**

شهدت معظم الأنشطة الإقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019. حيث سجل نشاط الخدمات أعلى قيمة تراجع وبنسبة 10%، كما تراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 35%، ثم نشاط الصناعة الذي تراجع بنسبة 12%، وشهد نشاط الزراعة تراجعا بنسبة 11%.

إستمرار عجز الميزان التجاري وتراجع في حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي وإنخفاض الواردات والصادرات من وإلى فلسطين، فخلال العام 2020 بلغ حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين 10 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تراجع وصلت إلى 10% مقارنة مع عام 2019، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة 7% لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، وانخفاض الواردات بما نسبته 11% لتصل إلى 7.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، ليشهد الميزان التجاري تراجعاً في العجز ويصل حوالي 5 مليار دولار أمريكي.

توقف أكثر من 66 الف عامل عن العمل خلال العام 2020، أدى لارتفاع معدل البطالة الى 27.8% مما يعكس إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%، ودخول فئات جديده الى دائرة الفقر والفقر المدقع.

انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 951 الف عامل عام 2019 إلى 884 الف عامل عام 2020، وارتفع معدل البطالة من 26.3% إلى 27.8%، وذلك بسبب التأثير بتداعيات جائحة كورونا على مفاصل الإقتصاد الكلي.

**انخفاض اسعار**[[2]](#footnote-2) **المستهلك خلال عام 2020**

كتقديرات اولية، سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2020 انخفاضاً نسبته 1.0% مقارنة مع العام 2019.

**توقع عودة الاقتصاد الفلسطيني للنمو في عام 2021**

**كما أصدرت كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني تقريرين حول التنبؤات للعام 2021، والمتاحة على الموقع الالكتروني لهما**. تضمنت تلك التقارير التنبؤ بالمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021 وفق سيناريو الأساس، بافتراض بدء عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل الأزمة الصحية (كوفيد-19)، نتيجة توفر اللقاح في المدى القريب، والانتظام في تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية، وعودة حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية. وقد تم عكس هذه الافتراضات على المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسية.

* فعلى مستوى القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي والسكان واحصاءات العمل والاسعار)، تم افتراض تعافي مؤشرات الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) والاستثمار، إضافة الى الاستمرار في الاستراتيجيات القطاعية والتنمية بالعناقيد والتركيز على القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الطاقة النظيفة والإبداع التكنولوجي تنفيذاً للسياسات الاقتصادية الحكومية المرتبطة بالانفكاك الاقتصادي التدريجي عن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي. كذلك، تم افتراض تحسن نسبي في مستويات التوظيف والتشغيل المحلي، بإضافة إلى ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل.
* وفي قطاع المالية العامة ( الايرادات والنفقات ودين الحكومة المركزية)، تم افتراض ارتفاع مستوى الايرادات الحكومية مقارنة بمستواها في عام 2020، وتحسن وتيرة الانفاق الحكومي.
* وفي القطاع الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات)، تم افتراض تعافي مؤشرات التجارة الخارجية، والتحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص.
* أما في القطاع النقدي (التسهيلات الائتمانية والودائع واسعار الفائدة)، فقد تم افتراض تحسن معدلات التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بهدف دعم المشاريع التنموية.

 وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى إمكانية تحقيق نمو حقيقي خلال العام 2021 وفق السيناريو الأساس بنسبة تتراوح بين 6% الى 7%، وأن يؤدي هذا النمو إلى تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بنحو 4%. كما تشير التنبؤات إلى أن هذا الأداء سيكون مدفوعاً بتعافي الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة تتراوح بين 3% الى 5%، مع تحسن في وتيرة النمو في الاستثمارات إلى حوالي 20%. وكذلك سيكون لهذا الأداء أثر على القطاع الخارجي، حيث من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة تتراوح بين 4% الى 8%، إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً وبنسبة تتراوح بين 5% الى 8%. وفي المقابل، يتوقع أن ينعكس التحسن الاقتصادي بشكل إيجابي على معدلات البطالة ولكن بشكل طفيف لينخفض معدل البطالة بنقطه مئوية واحدة فقط ضمن هذا السيناريو.

إن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات محتملة الحدوث، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة يحيط بها قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، وما يرافقها من تداعيات وانعكاسات على مجمل النشاط الاقتصادي. ففي كل عام هناك أزمة جديدة أو استمرار لأزمة سابقة، سواء كانت على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، فقد تم تضمين التنبؤات تحليلاً للمخاطر المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي في المدى القريب.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال على:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**  | **أو على** | **سلطة النقد الفلسطينية** |
| **ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين** |  | **ص ب. 452، رام الله والبيرة – فلسطين.** |
| هاتف: ( 970/972) 2 2982700 |  | هاتف: ( 970/972) 2 2415250 |
|  هاتف مجاني: 1800300300 |  |  |
| بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps |  | بريد إلكتروني: info@pma.ps |
| صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps> |  | صفحة إلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps) http:// |

|  |  |
| --- | --- |
| 0101الشعار بيت لحم المعتمد.png |  |

1. البيانات بالاسعار الثابتة، سنة الاساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، وبيانات عام 2020 تعتمد على تقديرات أولية، وهي عرضة للتنقيح والتعديل. [↑](#footnote-ref-1)
2. البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. [↑](#footnote-ref-2)